مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الترتيبات الناظمة في مستقبل علاقة إقليم كردستان بالحكومة الاتحادية

بين تجاوز الإشكاليات وتحدي الأزمات

Arrangements governing the future of the Kurdistan Region's relationship with the federal government
Between overcoming problems and defying crises

الأستاذ المساعد الدكتور أحمد عدنان كاظم
كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام: ٢٠١٧/١٢/٥
القبول: ٢٠١٨/١/١٣
النشر: **شتاء** ٢٠١٨

Doi: 10.25212/lfu.qzj.3.1.16

الكلمات المفتاحية:

Regulatory arrangements, crisis, the right to self-determination, the federal state, Iraqi society.

الملخص

إن طموحات الشعوب والرغبة في تغيير الواقع السياسي بدأت تتعاظم يوما بعد يوم وهذا ما حدث في الانتفاضة الشعبية من الجنوب إلى الشمال التي اندلعت في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991 ، التي جاءت كنتيجة طبيعية لتطلعات الشعب وبخاصة بعد الد مار الذي لحق بالدولة والمجتمع العراقي على حد سواء من جرّاء غزو نظام الحكم آنذاك لدولة الكويت . ولكن لم يتحقق التغيير السياسي في نظام الحكم الشمولي وقتئذ بسبب الإرادة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية الرافضة لهذا المبدأ ، إلى حين مجيء المبررات الدولية في عام 2003 كجزء من الواقع المتأتي لمرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 التي تعرّضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في حينها ، في الوقت الذي لم نجد فيه أي إستراتيجية واضحة من أجل إدارة الأزمات ومعالجة الإشكاليات الكثيرة (الحرب الكونية ضد الإرهاب) التي تسببت بها منذ ذلك الوقت يُضاف إليها تداعيات الأوضاع الإقليمية والدولية عقب احتلال العراق في 9 / 4 / 2003 .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

مقدمة

شهدت الدولة العراقية الحديثة تطورات وتحولات سياسية عدة سيما في مرحلتي العهد الملكي والعهد الجمهوري ،امتازت في كلتا الحالتين بتسيّد السلطة التنفيذية على بقية مؤسسات الدولة الرسمية الأخرى حتى وإن جرى تطبيق النظام النيابي في العهد الملكي حصرا مع بقاء ممارسة الديمقراطية شكليا ليس إلا . لكن الواقع السياسي خلال المدة (1958 – 2003) قد أخذ منحا آخر والذي تمثّل في تجذُّر حكم الفرد الواحد من خلال أحادية حزبية فرضت هيمنتها على مفاصل الحياة العامة في الدولة ، أدت إلى حدوث احتقانات سياسية واجتماعية زادت من معاناة العراقيين لأكثر من ثلاثة عقود مضت يوازيها تفاقم حالة السخط والرفض الشديدين لظاهرة التفرد في الحكم من جانب شخص واحد يسعى لتقوية مرتكزات نظام الحكم الشمولي – التسلطي شيئا فشيء والذي بات يقبض بزمام الأمور بيد من حديد طوال المرحلة التي سبقت عام 2003 .

ومن دون أدنى شك فإن طموحات الشعوب والرغبة في تغيير الواقع السياسي بدأت تتعاظ م يوما بعد يوم وهذا ما حدث في الانتفاضة الشعبية من الجنوب إلى الشمال التي اندلعت في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991 ، التي جاءت كنتيجة طبيعية لتطلعات الشعب وبخاصة بعد الدمار الذي لحق بالدولة والمجتمع العراقي على حد سواء من جرّاء غزو نظام الحكم آنذاك لدول ة الكويت . ولكن لم يتحقق التغيير السياسي في نظام الحكم الشمولي وقتئذ بسبب الإرادة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية الرافضة لهذا المبدأ ، إلى حين مجيء المبررات الدولية في عام 2003 كجزء من الواقع المتأتي لمرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 التي تعرّضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في حينها ، في الوقت الذي لم نجد فيه أي إستراتيجية واضحة من أجل إدارة الأزمات ومعالجة الإشكاليات الكثيرة (الحرب الكونية ضد الإرهاب) التي تسببت بها منذ ذلك الوقت يُضاف إليها تداعيات الأوضاع الإقليمية والدولية عقب احتلال العراق في 9 / 4 / 2003 .

أولا : المقدمات التاريخية للواقع السياسي في كردستان وتجارب بعض الدول :

لم يتمكن الأكراد من الناحية التاريخية تأسيس دولة خاصة بهم كما فعل العرب والأتراك والفرس في المنطقة ، وإنما فقط تمكنوا من تأسيس بعض الإمارات التي وجدناها تقوى وتضعف بحسب علاقتها مع السلطات المركزية (إمارة بابان في السليمانية ، إمارة بدرخان في كردستان تركيا ..) ؛ ولكن الشعور القومي للأكراد بدأ ينمو ويزداد نتيجة لحالة الاضطهاد الذي تعرّضوا له في مجالات الحياة كافة سيما جباية الضرائب والخدمة العسكرية منذ بداية القرن التاسع عشر، من هنا وجدنا قيام شيوخ وملاك الأراضي المتضررين من هذه الممارسات والإجراءات التعسفية بالوقوف ضد الحكومات المركزية المتعاقبة وقتئذ ، إذ يمكن القول إن عام 1897 هو بداية تبلور الشعور القومي الكردي عندما جرى إصدار أول جريدة كردية * في القاهرة تحمل أسم (كردستان) .[1]

وتعاظمت الطموحات الكردية آنذاك وبخاصة عندما عقدت معاهدة سيفر عام 1920 بسبب تضمين بنودها إنشاء حكم ذاتي في كردستان على أمل أن يتطور تدريجيا نحو إعلان الاستقلال الكامل في مرحلة لاحقة ، إلا إن هذه المعاهدة سرعان ما خيبّت الآمال عندما استبدلت بمعاهدة لوزان عام 1923 التي وضعت التقسيمات التي نراها حتى يومنا هذا ومن دون أن تتضمن الم عاهدة السابقة أيضا أي أجزاء من كردستان إيران .[2]

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

كما تعود التطورات التاريخية للحركة القومية الاستقلالية الكردية بأشكالها السياسية والعسكرية إلى بدايات تكوين الدولة العراقية عام 1921 ، إذ قادت الأحزاب القومية الكردية انتفاضات وثورات عدة وما شابه ذلك من الأحداث وصولا إلى الثورة المسلحة التي قامت عام 1961 ** التي انتهت بحصول الأكراد على الحكم الذاتي باعتراف وإقرار من حكومة المركز في بغداد آنذاك ؛ وما أعقبها من تطورات سياسية لاحقة جاءت في أعقاب أحداث حرب الخليج الثانية عام 1991 (الصراع العسكري الذي حدث بين الفصائل الكردية في كردستان العراق في بداية وأواسط التسعينيات من القرن الماضي وأبرزهما الاتحاد الوطني الكردستاني KUP والحزب الديمقراطي الكردستاني PDK في ظل تدخل الفصائل الكردية الأخرى الموجودة في دول الجوار الإقليمي للعراق ، ناهيك عن التدخل الأمريكي في ذلك الصراع الذي استمر ثلاث سنوات) .[3]

ولم تؤدي المحادثات التي جرت وقتئذ بين الجبهة الكردستانية والحكومة المركزية في 1991/10/26 إلى معالجة للمشكلات والإشكاليات في العلاقة بينهما مما دفع الحكومة العراقية آنذاك إلى سحب تواجدها في المؤسسات الإدارية في مد ن الإقليم ، وهذا مما أدى إلى حدوث فراغ مؤسسي في تلك المنطقة ، مما دفع الأحزاب السياسية الكردية نحو مواجهة تلك الأزمة المؤسسية من خلال تشكيل أول نظام برلماني كردي يجري عبر الانتخابات بهدف إدارة شؤون الإقليم .[4]

لكن المحنة الكبيرة بدأت عندما تعرّض إقليم كردستان للاضطهاد في مرحلة الحكم الشمولي 1968 – 2003 بسبب وقوع مجزرة مدينة حلبجة في السادس عشر من آذار عام 1988 ومجزرة جرائم الأنفال خلال الأعوام 1987 - 1988 وفي كلتا الحالتين عدّتها المنظمات الدولية والإقليمية كافة بأنها تندرج ضمن جرائم الإبادة الجماعية وفقا لقواعد القانون الدولي العام (جرائم الحرب) .

وعلى الرغم من كل هذه المآسي التي طالت الشعب الكردي خلال السنوات التي سبقت عام 2003 بقيت أهمية قوة الأكراد في بقاءهم ضمن العراق الموحد لأسباب عدة منها ما يتعلق برفض دول الجوار الإقليمي للعراق لأي توجه نحو تقرير المصير وإعلان الاستقلال في أي مرحلة من مراحل ا لتأريخ المُعاصر ، فضلا عن الوضع الداخلي الذي يشهد أحيانا انقسام الأكراد على أنفسهم في داخل إقليم كردستان ما بين (الباهدنيين) المتواجدين في شمال الإقليم و (الصورانيين) في الجنوب وتداخل هذا الانقسام مع الرموز العشائرية والسياسية (الباهدنان للحزب الديمقراطي الكردستاني والصوران للاتحاد الوطني الكردستاني) .[5]

. ليتمكن الأكراد من تحقيق تطور سياسي ملحوظ في مرحلة لاحقة بعد عام 2003 عندما جرى إقرار مبدأ الفيدرالية في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ومن ثم في الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ، في حين لم يتحقق هذا التطور السياسي بالنسبة للأكراد في إيران وتركيا سواء على مستوى ممارسة الحقوق القومية أو على مستوى الاعتراف الرسمي بالوجود القومي المتميز من ناحية اللغة أو الثقافات المختلفة وما سواها من مميزات تتصف بها القومية الكردية .[6]

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

1 – تجارب بعض الدول الاتحادية وتجاوز بعض الإشكاليات :

بدأت تجارب بعض الدول الفيدرالية بأشكال مختلفة فالولايات المتحدة الأمريكية استقلت عن بريطانيا ودخلت (13) ولاية أمريكية في اتحاد كونفيدرالي استمر للأعوام 1786 – 1789 ، لكن الدولة الفتية وجدت نفسها آنذاك أمام قناعة مفادها عدم كفاية الروابط الاتحادية في ظل هذا الشكل ،ولا بُدّ من تبني شكل آخر من أشكال الاتحاد (بعد أن حسمت موضوع مطالب الولايات الجنوبية في الانفصال بقوة السلاح) ، وهذا ما حدث بالفعل عام 1787 عندما تح ولت الولايات المتحدة الأمريكية نحو الاتحاد الفيدرالي الذي أصبح نافذا عام 1789. والشيء نفسه حدث عندما تحول الاتحاد السويسري الكونفيدرالي إلى اتحاد فيدرالي بعد فشل المقاطعات التي فيها غالبية سكانية من المذهب الكاثوليكي في تشكيل اتحاد خاص بها ، ليجري وضع دستو ر للبلاد على هذا الأساس وفقا للواقع الاتحادي الفيدرالي الجديد الذي صدر عام 1874 .[7]

أما كندا فهي الأخرى دولة اتحادية منذ عام 1867 في ظل وجود أغلبية كندية – فرنسية متمركزة في إقليم واحد ، إذ إن (80 %) من السكان الكنديين الناطقين بالفرنسية يعيشون في إ قليم كيبيك ، وقد منح الدستور صلاحيات مركزية قوية لتجاوز الإقليم في ظروف معينة مع الاعتراف بالوضع الخاص لمدن الإقليم وحقوق سكانه من الناحية الدستورية بقدر تعلق الأمر باللغة والتعليم والقانون المدني وغيرها من القضايا الدستورية .[8]

على الرغم من حدوث بعض محاولات الانفصال عن كندا من خلال إجراء الاستفتاء مرتين في عام 1980 وعام 1995، وفي كلتا الحالتين لم يوافق سكان الإقليم على الانفصال عن كندا وجاءت نتائج الاستفتاء بالرفض على الرغم من تباين واختلاف الأفكار و الرؤى بين الأحزاب السياسية الموجودة هناك .[9]

ولم ترد مسالة الانفصال في الدساتير الاتحادية ما عدا الدستور في الاتحاد السوفيتي السابق لعام 1977 الذي أعطى صفة دستورية لحق الانفصال ، لأنه لم يكن يتوقع في يوم من الأيام ضعف وانهيار الشيوعية كنظام وفكر ومنهج عمل ، لاعتقاده إن النص على حق الانفصال مجرد حق نظري لا يمكن تطبيقه بسبب الواقع السياسي للدولة التي تحكم بشكل شمولي في ظل السيطرة المطلقة للحزب الشيوعي على جميع مفاصل الدولة .[10]

إذ أكد " جورج أندرسون " في كتابه مقدمة عن الفيدرالية الصادر عام 2007 بأن الدول الفيدرالية تنشأ عندما يوجد هنالك هيكل أو بنية أحادية سلطوية شديدة المركزية بعيدة عن الديمقراطية ، ويوجد فيها تنوع اجتماعي يستند إلى تعددية لغوية أو دينية أو إثنية ...مما يجعلها مجموعات غير متجانسة أو إن هناك فروق اقتصادية بين الأقاليم أو المدن الواقعة فيها قد يدفعها نحو الضغط باتجاه الاستقلال أو ال مطالبة بالحكم الذاتي أو ربما الانفصال والتفكك إلى دويلات صغيرة ، والبحث عن أشكال من ترتيب العلاقة بينهما سواء أبشكل اتحاد فيدرالي أو ما سواه من الأنماط التي تلجأ إليها الأقاليم والمدن في تنظيم علاقاتها مع سلطة المركز .[11]

ومن الأمثلة على ذلك تطبيق الفيدرالية في المناطق التي شهدت صراع أو نزاع مسلح كما حدث في البوسنة وجنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ...وغيرها من الدول بعد أن عانت كثيرا من انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي ، ناهيك

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

عن تنامي الرغبة في ترسيخ تجربة ديمقراطية جديدة قادرة على التخفيف من حدة الصراع والتوترات الحاصلة في المجتمع تبعا للتنوع الإثني أو اللغوي أو الديني وما شابه ذلك ، مما جعلها تتمكن من السيطرة على حكومات مناطقهم وفقا للواقع الجديد في ظل تنظيم العلاقة مع الحكومة الاتحادية في المركز .[12]

2 – الإشكاليات التي تواجه الدولة والمجتمع :

لكل أمة لديها خصائص محددة تجعلها تمتلك الحق في أن تشكل دولة مستقلة طالما تتوافر فيها وحدة اللغة والجنس والتأريخ والثقافة والدين والمشاعر النفسية وما سواها من الخصائص التي تمكنها وفقا لمبدأ القوميات من تحقيق هذا ا لهدف كونه يقع ضمن الحقوق الطبيعية للأمم ، لكنها تصطدم مع مبادئ القانون الدولي الذي لا يشترط في الأشخاص المكونين لشعب دولة ما وجوب انتماءهم لقومية أو أمة معينة ؛ بمعنى انعدام الاشتراط في وجود تطابق بين (الدولة والأمة) فقد تشكل الأمة الواحدة دولة واحدة أو قد تضم الأمة بحد ذاتها دولا عدة (الأمة العربية حاليا نجدها موزعة بين دول متعددة) *** ، وقد تضم الدولة الواحدة مواطنين ينتمون لأمم وقوميات وانتماءات اجتماعية فرعية عدة كما هو الحال في الكثير من دول العالم مثل كندا ، سويسرا ، الصين والشيء نفسه ينطبق على العراق وغيره من الدول في العالم الثالث .[13]

أما ما يترتب على القبول بمبدأ القوميات أعلاه هو ضرورة الاعتراف للشعوب بحق تقرير المصير كجزء من نتاج تجارب الشعوب التي سعت في حينها من أجل استكمال بناء دولها، وصولا لحق اختيار شكل الحكم الملائم لها وحق الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أن تتحرر وتحكم نفسها بنفسها (كما حدث في مرحلة التخلص من السيطرة الاستعمارية سابقا والحصول على الاستقلال) .[14]

من هنا جاءت العديد من المواثيق الدولية لتؤكد على هذا الحق كما هو الحال في ميثاق الأطلسي الذي عقد بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الرابع عشر من آب عام 1941 الذي أنضم إليه الاتحاد السوفيتي السابق لاحقا بعد عام واحد ، ناهيك عن ما جرى التأكيد عليه في ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الثانية من المادة الأولى التي نصّت على أن من أهداف المنظمة الدولية إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير المصير ، فضلا عن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار المرقم 1514 الصادر في الرابع عشر من كانون الأول عام 1960 بخصوص منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والذي عُرِفَ بقرار تصفية الاستعمار ، والقرار المرقم 1803 الصادر في الرابع عشر من كانون الأول عام 1962 بخصوص السيادة الدائمة للدول على مصادرها الطبيعية ، وغيرها من القرارات اللاحقة التي صدرت تباعا بعد عام 1970) .[15]

لقد وجدنا إ ن المجتمعات المصغّرة (أو حتى المجتمع المصغّر الواحد) تنمو داخل الوطن الواحد عندما توجد جماعة فرعية تجد نفسها بعيدة عن المجتمع الكبير لعوامل تتعلق باختلاف الهوية المذهبية أو الهوية القومية أو الهوية الثقافية أو أي شكل من أشكال الانتماء الفرعي ، ومما لاشك فيه يؤدي هذا الوضع لا محالة إلى نمو المجتمعات المصغّرة أو المجتمع المصغّر

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وبالتالي يقود نحو ضياع الوئام فيتفرق الشمل وتتمزق اللحمة بسبب انعدام العوامل المانعة لذلك مع فقدان التمازج الحي بين الانتماءات الاجتماعية الفرعية .[16]

ففي كل مجتمع من مجتمعات ال عالم الثالث يوجد فيها تنوع سكاني يتمثل بوجود العديد من التكوينات الاجتماعية الفرعية ، ولكن هذا التنوع قد يتحول إلى إشكالية سياسية إذا ما عجزت الأغلبية عن تلبية احتياجات المكونات الفرعية (بما فيها الأقليات)أو ربما تكون مطالب الأخيرة تتعارض مع وحدة الدولة عندما تسعى نحو الاستقلال أو الانفصال ومن ثم تبحث عن ترتيب أولويات علاقاتها الجديدة على وفق نمط آخر (الكونفيدرالية على سبيل المثال)، وقد يسبق المطالبة بالاستقلال أو الانفصال حدوث موجات من الصراع أو ربما المواجهة المباشرة .[17]

فالتطور الذي قد يطرأ على حدود بعض الدول بالضم أو إضافة مناطق معينة أو ربما حتى ضم أقاليم وما سواها من أفعال يؤثر بشكل أو آخر في القوميات والتكوينات الاجتماعية الفرعية الكامنة فيها ، في الوقت الذي ترفض فيه هذه القوميات أو المكونات الذوبان في الدولة القومية الأكبر لأن الأقلية القوم ية تعد نفسها دولة داخل دولة لها حقوقها في تقرير المصير ،كما هو الحال في الأقليات الأفريقية الصومالية الموجودة في كينيا والمسلمون الألبان في كوسوفو والأقليات المسلمة الموجودة في الفلبين وتايلاند وميانمار وغيرها من الدول .[18]

3 - إشكاليات الواقع السياسي وأزمات الوضع الراهن :

إن التحولات السياسية التي شهدها العراق الجديد بعد عام 2003 وفي ظل تباين الأفكار والرؤى وربما تضاربها أو عدم تطابقها في كثير من الأحيان قد أثّر في دور الطبقة السياسية الحاكمة في إدارة شؤون الدولة الديمقراطية الناشئة من جانب المرجعيات السياسية والاجتماعية التي برزت تبعا لها خلال هذه المرحلة المهمة من تاريخ الدولة المعاصر ، ناهيك عن تراكمات الماضي المضافة لمحنة الأوضاع السياسية والاجتماعية العامة التي باتت أمام بيئة جديدة مُتأثرة في كثير من الأحوال بالمتغيرات الدولية والإقليمية التي أفرزت إشكاليات عدة يُفترض العمل على معالجتها والخروج منها.[19]

من هنا أفرز الواقع السياسي الاعتماد على مبدأ التوافقات كأسلوب وطريقة معتمدة باتت تفرض نفسها في كثير من الظروف كبديل عن المواد الدستورية المُراد إتباعها في معالجة الإشكاليات ، وبالنتيجة وجدنا إر ادة الأحزاب والكتل السياسية مرهونة بإرادة رؤسائها من أجل حسم الإشكاليات أو حل بعض المشكلات لينعكس ذلك على أداء عمل مؤسسات الدولة في الكثير من مفاصلها الحيوية ،مما جعلت إرادة الناخب أضعف في تحديد شكل الحكومة أو حتى اختيار من يرأسها ليجري الواقع على أساس نقل السلطة الحقيقية من الناخبين إلى رؤساء الأحزاب والكتل السياسية بشكل شامل ومطلق (التناقض العملي مع النص الدستوري الشعب مصدر السلطات).[20]

وأيّا كانت الدساتير المعتمدة في أنظمة الحكم المختلفة نجدها لا تبتعد عن الحقيقة الأساسية التي تؤكد على تأثير دور القابضين بزمام الأمور وممارسي السلطة في صياغة بنود الدستور (كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرها من

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الدول عندما جاء الدستور ليعبر عن إرادة الطبقة البرجوازية القابضة على السلطة في وضع دساتيرهم آنذاك) ، من هنا وجدنا نماذج دساتير بعض الدول توصف في كونها دساتير جامدة تفرض في بنودها تقييدا وإجراءات مختلفة عدة تجعل من الصعب تعديل بعض بنوده (العراق أنموذجا) ، وجميعها لا تُعّد سوى وسيلة بيد القابضين على السلطة من أجل حماية الدستور الذي وضع من جانبهم . [21]

إذ تعاني الدولة العراقية من إشكاليات عد ة وبأبعاد مختلفة جعلت التحولات السياسية الديمقراطية معبئة بالأزمات التي أثرت في العملية السياسية الإصلاحية التي ترومها في الوقت الراهن أغلب القوى السياسية والاجتماعية سواء المشاركة في السلطة أو خارج السلطة منذ عام 2003 ، في الوقت الذي تترنح فيه الطبقة السياسية الحاكمة في أتون إشكاليات وأزمات الماضي القريب لعوامل تتعلق بسوء الإدارة وانعدام القدرة على ترتيب أولويات تنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان بشكل خاص وكذا الحال بالنسبة للعلاقة مع المحافظات غير المنتظمة في إقليم (الإدارات المحلية) بشكل عام ؛ إذ يمكن بحث ما تقدم في الآتي :

ا – **إشكالية الواقع السياسي الجديد (الإشكالية السياسية)** : إذ تتمثل في اعتماد منهج عمل سياسي مليء بالأزمات بسبب المحاصصة الطائفية السياسية ببعدها القومي والمذهبي منذ تأسيس مجلس الحكم الانتقالي في الثاني عشر من تموز عام 2003 ،كونه جزء من الترتيبات التي وضعتها سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وقتئذ ((لاسيما وإن مجلس الحكم قد حكم بصلاحيات محدودة لغاية الأول من حزيران عام 2004)) ، ليجري توزيع مواقع المسئولية على وفق المكونات والانتماءات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع العراقي . لينسحب هذا الواقع على الدستور العراقي الذي ذكرت فيه مفردة المكونات في الديباجة (مرتين) وكذلك في المادة التاسعة / أولا فقرة أ ، والمادة / 12 أولا أيضا ، مع ورود مفردة المكونات في نص المادة (125) المتعلقة بالإدارات المحلية لضمان الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات كالتركمان والكلدان والآشوريين وسائر المكونات الأخرى . وكذلك مجيء مفردة المكونات في نص المادة (142) أولا المتعلقة بتشكيل مجلس النواب لجنة (مؤقتة) من أعضائه تكون ممثلة للمكونات الرئيسية للمجتمع العراقي مهمتها إجراء توصية بالتعديلات الدستورية المناسبة المترتبة على تطبيق المادة (140) الخاصة بمحافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها مع إقليم كردستان ، أما مفردة المواطنة فقد وردت في المادة (18) الفقرة الأولى التي نصت على إن الجنسية العراقية حق لكل عراقي وهي أساس مواطنته .

ب – **إشكالية المشاركة والشراكة في السلطة (الإشكالية الإجرائية)** : مرت الديمقراطية الناشئة في العراق بتجارب انتخابية عدة بدءا من انتخابات الجمعية الوطنية التي جرت خلال المرحلة الانتقالية في ظل قانون إدارة الدولة المؤقت لسنة 2004 (انتخابات الثلاثون من كانون الثاني لعام 2005) ، والتي بدأت من إشكالية الاعتماد على التوافقات السياسية في معالجة الأزمات المتأتية من تطبيق ما يعرف بتقاسم السلطة إرضاءً للإطراف السياسية التي تمثل الانتماء للمكونات الاجتماعية الفرعية وبمختلف العناوين التي جاءت بها تارة ، والشيء نفسه تكرر بعد الانتخابات النيابية التي أجريت وفقا للدستور الدائم لعام 2005 (انتخابات الخامس عشر من كانون الأول لعام 2005) تارة أخرى ، إذ جرى طرح مفهوم

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الشراكة أو ما يسمى بحكومة المشاركة بديلا عن حكومة التوافق التي طرحت مسبقا على أمل الخروج من الأزمات السياسية نفسها ؛ لنبدو أمام مشهد سياسي جديد مليء بالتعقيدات في عملية الت طور السياسي بعد إجراء الانتخابات النيابية الثانية في السابع من نيسان لعام 2010 ،بسبب استمرار جدلية الحوارات لمدة (9) شهرا من أجل تشكيل الحكومة التي جاءت نتيجة لمبادرة رئيس إقليم كردستان " مسعود البارزاني " التي سميت فيما بعد بحكومة الوحدة الوطنية ((والشيء نفسه حدث بعد إجراء الانتخابات النيابية الثالثة في الثلاثين من نيسان عام 2014)) . وبين هذا وذاك سجالات طويلة وتعقيدات معبئة بالشكوك لانعدام الثقة بين الأطراف السياسية المشاركة في العملية السياسية في كل مرحلة من مراحل تشكيل الحكومة حصرا إعمالا بمبدأ التو افق السياسي الذي بات بديلا عن المواد الدستورية والقانونية النافذة ، مع تزايد دور رؤساء الكتل السياسية في حسم الأمور وتوجيه بوصلة التحكم باتجاه معالجة الإشكاليات والأزمات والقضايا ذات الخلاف المشترك في المحصلة النهائية ، على الرغم من إن أغلب المشاركين في العملية السياسية كان لهم الدور الأبرز في صياغة بنود الدستور الدائم وتشريع القوانين المهمة اللاحقة .

ثانيا : أبعاد حق تقرير المصير وإشكالية إعلان الدولة المستقلة :

يُعّد حق الأمم والشعوب في تقرير المصير بمثابة مرجعية سياسية – قانونية وفقا لوثائق الأمم المتحدة ومواثيقها ، لكن الشيء اللافت للنظر هو حدوث حالات مُغايرة مثل التقسيم أو الاجتزاء وهي تُعّد سياسة متبعة (لدى حكومات الدول) لإزالة الخلافات أو إيقاف الصراع المُتداخل مع التوجهات القومية أو الأثنية أو المذهبية ...وما سواها ، أو ربما استمرار حالة الصراع مما يُجبر سكانها على استحالة العيش مع بقية المكونات الاجتماعية الأخرى .[22]

لكن يبقى حق تقرير المصير لبعض الشعوب في حالة وقوعها ضحية لانتهاكات حقوق الإنسان مع استمرار الشعور بالمخاطر المحدقة بقوميتها ، سيما إذا كانت هناك جماعة قومية مستوطنة في إقليم م ا وتربطهم روابط تاريخية متجذرة عبر عصور تاريخية طوال مما تجعلهم متمايزين عن سواهم من القوميات والتكوينات الاجتماعية الأخرى ومهما كانت نسبتهم العددية .[23]

أما مشكلة الانفصال فنجدها في اغلب الأحوال نجدها تحدث في حالة انعدام التوافق بين إرادة الأقلية والم صالح الأساسية للدولة المركزية ، ليأتي الانفصال كخيار نهائي للشعوب المضطهّدة مع استخدام القوة وليس الحلول القانونية في حينها من أجل حسم الأمر لصالح أحد الأطراف في الدولة المركزية .[24]

1 – الإشكاليات الموروثة و طبيعة الوضع الراهن :

إن شكل الأوضاع العام ة من ناحية القوميات أو الإثنيات وما سواها من التكوينات الاجتماعية الفرعية بدءا من المغرب لغاية الهند ، ومن الصومال وصولا إلى تركيا تشهد انعدام في الاستقرار السياسي مع اختلاف حالاته من دولة لأخرى في ظل

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

التخطيط الاستراتيجي الذي يحيط بها من جانب الدول الكبرى في العالم والموجّه نحو إضعافها أو تفتيت أجزاءها كما حدث سابقا في عشرينيات القرن الماضي .[25]

إذ تعود إشكالية رسم الحدود في الكثير من الدول العربية إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن الماضي التي جرت وفقا لمصالح الدول العظمى على أنقاض انهيار الإمبراطورية العثمانية آنذاك . لكن يبدو إن الواقع الجيو - استراتيجي في المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص يشهد تحديات وإشكاليات عدة من جرّاء تداعيات الحرب على الإرهاب ،والرغبة من جانب بعض الدول العظمى في ترتيب أوضاع المنطقة الراهن ة وفقا لرؤيتها التي تؤيد إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط بشكل مُغاير للاعتبارات التاريخية والحقائق السياسية والجغرافية التي عرفت بها المنطقة منذ عهود طوال . ناهيك عن الأوضاع غير المستقرة والحروب المحتدمة في سوريا وليبيا واليمن وما سواها من الدول كجزء من نتاج ما يُعرف بأحداث الربيع العربي التي بدأت منذ أواخر عام 2010 وبدايات عام 2011 ، في ظل تصاعد المد القومي للكيانات التي تروم تحقيق بعض المكاسب السياسية أسوة بغيرها وعلى سبيل المثال رغبة الأكراد في سوريا تحقيق طموحاتهم في الحكم الذاتي كمرحلة أولى بدءا من تثبيت الحقوق القومية الكردية ((وجود الحزب الاتحاد الديمقراطي السوري المرتبط بحزب العمال الكردستاني الذي يخوض حربا مع تركيا تعود إلى عام 1984 من أجل تحقيق مطالب الأكراد في الاستقلال عن تركيا)).مع استثمار الدعم الأمريكي الراهن لقوات سوريا الديمقراطية ووحدات الشع ب الكردية في ظل ظروف تمدد تنظيم (داعش) الإرهابي في العديد من المدن السورية وصولا إلى الحدود مع لبنان (وبالتحديد مدينة عرسال اللبنانية) ، مع عدم وضوح الأهداف الدولية سيما التحفظ الأمريكي حيال تعامل المعارضة السورية مع بعض الفصائل المسلحة الإرهابية ومنها جبهة فتح الشام " النصرة سابقا " في ظل تردد المواقف الدولية والإقليمية باتجاه تسوية الأزمة السورية . ليأتي الموقف الروسي – الإيراني الداعم للنظام السوري الحاكم منذ تدخل الأولى عسكريا في الثلاثين من أيلول عام 2015 بعد أن وافق مجلس الاتحاد الروسي على تفويض ا لرئيس " فلاديمير بوتين " لاستخدام القوات المسلحة خارج حدود روسيا من جانب ، مع تداخل الموقف الأمريكي الراغب في أقامة مناطق عازلة أو ما تسمى مناطق خفض التوتر في أجزاء من سوريا من جانب آخر .

2 – تمدد الجماعات البشرية وإشكالية أزمة الهوية :

إن وجود الجماعات الإثنية سواء أكانت أغلبية أو أقلية داخل الدولة الواحدة بمختلف ثقافاتها السياسية وتنوعها ألقيمي وتمايز تقاليدها الخاصة وتعدد رموزها قد يؤدي إلى حدوث حالات من التناقض وربما التصارع بين الانتماءات الفرعية المتداخلة فيها ، وما يترتب على ذلك من تنامي الولاءات الضيقة ليجري الابتعاد عن الولاء للوطن أو الجماعة الوطنية الشاملة في بعض الأحوال مما يُكسبها وضعا مغايرا قد لا يُسلّم بأحقية النظام السياسي الحاكم في ممارسة السلطة على مختلف الانتماءات الاجتماعية الفرعية وعموم الجماعة الوطنية وبالمحصلة النهائية يؤثر هذا الوضع في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة .[26]

لقد بدأت الجماعات البشرية بالاتساع والتمدد مطالبة بحقوق الهوية الخاصة بها مما يؤثر بشكل أو آخر في أسس الدولة القومية ويعمل على إضعافها أو تفكيكها كما حدث في بعض الدول (على سبيل المثال يوغسلافيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا) ، إذ لا نجد في عالمنا اليو م رقعة جغرافية تخلو من الجماعات البشرية المتباينة من حيث اللغة أو القومية أو العرق أو

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المذهب ... أما نتائج صعود هذه الهويات هو انتشار ظاهرة العنف السياسي التي قد تؤدي إلى الانفصال من جانب هذه الجماعات عن الدولة الأم لتكّون كيانا سياسيا جديدا ، من هنا ل حظنا إن أعداد الدول في عالمنا المعاصر قد بدأ يتزايد بين الحين والآخر ليصل إلى (195) دولة ، كما إن هنالك أقاليم في القارة الأوربية مرشحة للانفصال عن دولها مستقبلا ((ومنها إقليم والونيا ، إقليم فلاندر ، كورسيكا ، إقليم كاتالونيا **** ، إقليم غاليس ، إقليم الباسك ، اسكتلندا ، بلاد الغال ، جنوب ايطاليا ، وشمال ايطاليا))[27].

أما القرن الحادي والعشرين حاليا فيمكن أن يكون قرن الأقليات وتحطيم الدول في ظل عصر العولمة ، لأن الأخيرة ولّدت شعوبا ومجموعات بشرية تجد نفسها من الضروري أن تحصّن نفسها بخصوصياتها الساعية إلى تأكيد هويتها الفرعية كمحاولة لإيجاد مكان خاص بها في هذا العالم المتداخل ، ناهيك عن دور السياسات المُتبعة من بعض الدول كالإقصاء أو الدمج أو الإضعاف أو حتى ممارسة التطهير القومي أو العرقي لفئات من مواطنيها ، مما يجعل من الصعب احتواء هذه التكوينات الاجتماعية الفرعية وجعلها تشعر بالاطمئنان في حال بقاءها ضمن إطار الدولة الموحدة .[28]

ثالثا : الترتيبات الدستورية والسياسية الناظمة لشكل العلاقة بين المركز والأطراف :

بدأت الترتيبات القانونية الناظمة لشكل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم منذ أن أقر قانون إدارة الدولة المؤقت لسنة 2004 نظام الحكم الديمقراطي الجمهوري الاتحادي ألتعددي ، وإعمالا بنص المادة الرابعة التي نصّت على توزيع السلطات بين المركز (الحكومة الاتحادية) والأطراف (الحكومات المحلية) ، ليجري إقرار هذه المبادئ في الدستور العراقي الدائم المُستفتى عليه شعبيا في الخامس عشر من تشرين الأول لعام 2005 لتدخل حيز التطبيق عمليا ؛ إذ أكدت المادة الأولى من الدستور على إن جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي ، كما إن الدستور يُعّد ضامنا لوحدة العراق بمعنى إنه لا يجوز القيام بأي عمل من شأنه أن يهدد وحدة وسيادة الدولة وبأي شكل من الأشكال طالما أن جميع الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية قد وافقت على صياغة بنود الدستور وقتئذ .لاسيما وإن الأخذ بمبدأ الفيدرالية هو لضمان وحدة الاتحاد واستقراره في المجالات كافة وليس العكس ، مع العمل بمبدأ اللامركزية الإدارية بُغية منح السلطات المحلية مجالا أوسع في القيام بالمهام الخدمية التي تحتاجها المحافظات الأخرى المنتظمة تحت سلطة الحكومة الاتحادية (توزيع السلطات) .

من هنا يفترض العمل على ترتيب أولويات العمل السياسي من أجل صيرور ة علاقات منتظمة ما بين المركز والأطراف مع تجاوز التناقضات القانونية الواردة في الآتي :

1 – تقوية أواصر العلاقات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم وفقا لمبدأ التعاون المشترك في تنفيذ السياسات العامة التي تخدم جميع أفراد المجتمع على حد سواء ، بمعنى الخروج من حالة التناقضات الواردة في القوانين السابقة و الابتعاد عن التفسيرات المتعددة في فهم النص القانوني من أجل تحديد شكل جديد لإطار العلاقة بين الجانبين ؛ كما هو الحال في ما ترتب عليه لاحقا التناقض الوارد في بعض مواد قانون إد ارة الدولة المؤقت لسنة 2004 سيما الفقرة (ه) من المادة (25) المتعلقة بإدارة الثروات الطبيعية التي تعود للأقاليم والمحافظات بالتشاور مع حكوماتها وإداراتها ، وأيضا الفقرة (د) من المادة (43) بشأن بت المحاكم الاتحادية بالقضايا التي تنشأ عن تطبيق

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

القوانين الاتحادية (الصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية) ومن ثم تأتي الفقرة (أ) من المادة (57) للقانون نفسه لتؤكد على أن جميع الصلاحيات التي لا تعود للحكومة الاتحادية الانتقالية يجوز ممارستها من جانب حكومات الأقاليم والمحافظات .[29] لينسحب الوضع نفسه على الدستور الدائم لعام 2005 عندما نصّت المادة (121) في فقرتها الأولى (الفصل الأول من الباب الخامس الذي يتحدث عن سلطات الأقاليم) على منح سلطات الأقاليم حق ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية باستثناء ما ورد من في الاختصاصات الحصرية الممنوحة للسلطات الاتحادية ، أما الفقرة (الثانية) من المادة نفسها فقد أعطت لسلطات الأقاليم حق تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية .[30] وهذا يتناقض مع ما ورد في المادة (13) أولا التي نصّت على إن هذا الدستور يُعّد القانون الأسمى والأعلى في العراق ويكون ملزما في أنحائه كافة وبدون استثناء ، أما الفقرة الثانية من المادة نفسها فقد أكدت على إنه لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور ، ويُعّد باطلا كل نص يرد في دساتير الأقاليم أو أي نص قانوني آخر يتعارض معه .[31]

2 – فهم حدود ممارسة الصلاحيات لما أورده الدستور في الباب الرابع بشأن اختصاصات السلطات الاتحادية في مادته (110) التي توزعت في تسع صلاحيات حصرية للحكومة الاتحادية في المركز ، أما ال مادة (114) فقد أوردت الصلاحيات المشتركة ما بين المركز والأقاليم في سبع صلاحيات ، ليأتي التناقض في العمل مع ما ورد في نص المادة (115) عندما أكدت على إن كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المن تظمة في إقليم ، أما الصلاحيات الأخرى المشتركة ما بين الحكومة الاتحادية والأقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهم ، بمعنى تزايد قوة الأطراف على حساب المركز مما يؤشر حالة الخلافات التي تحدث بين الحين والآخر إثناء ممارسة هذه الصلاحيات على أرض الواقع في ظل عدم فهم حدود ممارسة الصلاحيات .[32]

3 – ومن الترتيبات الدستورية الناظمة لشكل العلاقة بين المركز والأطراف هو ما أكدت عليه المادة (109) من الدستور التي حددت مهمة السلطات الاتحادية في الحفاظ على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ، مع دورها البارز والمهم في الحفاظ على النظام الديمقراطي الاتحادي .[33]

4 – نظمّ الدستور الوضع القانوني لإقليم كردستان في المادة (117) أولا عندما أقرّ عند نفاذه بأن يكون إقليما اتحاديا يتمتع بالسلطات التي أقرّها الدستور في الباب الخامس المتعلق بسلطات الأقاليم ، لتأتي الفقرة الثانية من المادة نفسها وهي تقر بحق تأسيس الأقاليم وفقا لأحكام الدستور النافذ .[34]

5 – أما المادة (120) من الدستور فتعطي للإقليم بوضع دستور يحدد هيكل سلطاته وصلاحياته وآليات ممارسة تلك الصلاحيات بشرط أن لا تتعارض مع دستور الدولة الاتحادية النافذ .[35]

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

6 – وينظم الفصل الرابع من الباب الخامس وضع الإدارات المحلية في المادة (125) ليضمن هذا الدستور الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان ، والكلدان والأشوريين وسائر المكونات الأخرى وينظم ذلك بقانون .[36]

7 – نصّت المادة (67) على دور رئيس الجمهورية كونه (رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن) في ضمان الالتزام بالدستور والمحافظة على استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه وفقا لأحكام هذا الدستور .[37]

1- توجيه العلاقات المتبادلة من حالة التشتت إلى وحدة الموقف :

انتاب المشهد السياسي العراقي حالة من التشتت بسبب التقاطعات السياسية والاختلاف في الرؤى الموجّهة بصدد القضايا الخلافية التي دارت بين الأطراف المشاركة في العملية السياسية الديمقراطية ، ناهيك عن الانشغال شبه المطلق في بناء السلطة وليس مؤسسات الدولة التي تعرّضت للتدمير كنتيجة طبيعية من نواتج الاحتلال الأمريكي للعراق في التاسع من نيسان 2003 ، وباعتراف أغلب المحللين السياسيين التي كتبت في حينها عن الأخطاء الإستراتيجية ((كتاب " أيما سكاي " * الانهيار..آمال عريضة وفرص ضائعة في العراق The unraveling : High hopes and missed opportunities In Iraq الصادر عام 2015)) التي ارتكبت من جانبها في مرحلة إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة التي تولت تسيير شؤون البلاد ((بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 1483 لسنة 2003)) ، إذ استمر حكم سلطة الاحتلال في حينها من الحادي والعشرين من نيسان عام 2003 ولغاية الثامن والعشرين من حزيران عام 2004 .

وبالمحصلة النهائية ظهرت تحت وطأة هذه المعادلة الصعبة الكثير من السلبيات (حالة التشتت في المواقف) في ظل الانتقال من الحكم الشمولي – الاستبدادي إلى شكل آخر وصورة مغايرة (الاستقرار الديمقراطي المنشود)، لأن الواقع قد جرى بدافع جعل العراق ساحة معركة في مواجهة مخاطر ظاهرة الإرهاب الدولي من أجل تصفية الحسابات ونقل المواجهة الدولية الحتمية للإرهاب بعيدا عن تخوم دول القوى الدولية العظمى ، من دون الأخذ بالحسبان النواتج العكسية وردود الأفعال السلبية غير المتوقعة التي طالت الأخيرة بسبب هجرة العديد من العناصر الإرهابية وتمددها نحوها بعد الانتصارات التي تحققت على يد أجهزة المؤسسة العسكرية العراقية منذ عام 2016 ضد خطر التنظيمات الإرهابية (تنظيم القاعدة سابقا ومن ثم تنظيم داعش الإرهابي لاحقا والتنظيمات المسلحة المتشددة الأخرى) .

مما يجعل الفرص المُتاحة أمام حكومة الإقليم هو في التعاون مع حكومة المركز كونها أفضل الخيارات من أجل تجاوز الإشكاليات التاريخية السياسية التي فرضها الواقع الراهن ، على الرغم من إن الإقليم قد استطاع أن يستكمل بناء مؤسساته الإدارية والتشريعية مشفوعا بمشروع دستور الإقليم الذي صادق عليه البرلمان الكردستاني في الرابع والعشرين من حزيران عام 2009 (على الرغم من الاعتراضات الموجهّة ضده وقتئذ) وهذا أمر طبيعي بحكم الإقرار الدستوري بخصوصية الوضع القائم في الإقليم كواقع حال منذ عام 1991 .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

إن ما يمكن تحليله في الوضع الراهن لشكل العلاقة بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية في المركز نجده لا يشهد أي حرمان للقومية الكردية من ممارسة حقوقها وحرياتها الأساسية التي نص ّ عليها الدستور ، فضلا عن ع دم وجود سياسات وممارسات ألحقت الضرر بشعب الإقليم سوى ما يتعلق بتقاطع السياسات الحكومية بين المركز والإقليم ((الأزمات السياسية حصرا)) وهذا أمر طبيعي في بلد يشهد تحديات أمنية (ظاهرة الإرهاب الدولي والتنظيمات المتشددة المسلحة) لمدة ليست بالقصيرة . بمعنى إنه لا يمكننا توصيف المشهد العام في العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم ضمن مؤشرات التوجه نحو الصراع المسلح (سيما بعد إجراء الاستفتاء على تقرير المصير الذي حصل على موافقة 92 %) ، لأننا يمكننا توصيفه ضمن حدود الأزمة التي يمكن أن تعالج بالوسائل الس لمية كافة مع استثمار جذور العلاقة التي تربط جميع الأطراف السياسية منذ مدة طويلة في تاريخهم السياسي . مع الأخذ بالحسبان عدم وجود أتفاق سياسي مشترك ومسبق على ترتيب شكل العلاقة المستقبلية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم على وفق هذا المنوال (في حال تقرير المصير وإعلان الانفصال) ، ناهيك عن حجم الصلاحيات التي يتمتع بها الإقليم والتي ربما تفوق الصلاحيات الممنوحة لباقي المحافظات العراقية التي لا زالت تعاني الكثير من النقص في الخدمات التنموية بسبب الأزمة الاقتصادية الراهنة وانشغال الحكومة المركزية في مكافحة ا لإرهاب وتثبيت أسس الأمن السياسي والاجتماعي لضمان توطين وتمكين التجربة الديمقراطية الناشئة في العراق .

2 – الفهم الحقيقي للمشكلة المستعصية في محافظة كركوك :

لقد كانت مدينة كركوك أنموذجا للتعايش السلمي والثقافي بين مختلف قومياتها الكامنة فيها ، إذ لم نجد حدوث أي صراع بين مكونات مدينة كركوك خلال المدة 1920 – 2003 ، على الرغم من عبء محنة الحكم الشمولي الاستبدادي التي سبقت عام 2003 .[38]

أما فيما يتعلق بنص المادة (140) من الدستور فلم ترد فيها كلمة استفتاء لتحدد مصير ومستقبل المحافظة (أو حتى المقصود منه الانضمام إلى إقليم كردستان) إلا فيما يتعلق استكمال تنفيذ متطلبات المادة (58) والفقرة (ج) منها الواردة في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية (التطبيع – الإحصاء – الاستفتاء) بخصوص محافظة كركوك والمناطق الأخرى التي يوجد خلاف حول تحديد إرادة مواطنيها في المدة التي تنهي في الحادي والثلاثين من كانون الأول عام 2007 .[39]

لاسيما وإن نص المادة (58) أعلاه هو نص ليس شارح ولا بديل وإنما هو نص منقول بكل فقرا ته من قانون إدارة الدولة المؤقت ، ليجري وضع كلمة الاستفتاء بين قوسين للتذكير وليس لإنشاء نص جديد .[40] بمعنى ضرورة العمل على الخروج من الأزمات المؤجلة من خلال الفهم الحقيقي في معالجة المواد الدستورية الواردة بشأن قضية محافظة كركوك وفقا للمادة (143 من الدستور الدائم) التي استثنت ما ورد في الفقرة (أ) من المادة (53) والمادة (58) أيضا من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة 2004 ، والعمل على الخروج من إشكالية تطبيق المادة (140) وما ورد في الفقرة الثانية منها بشأن مسؤولية السلطة التنفيذية في الحكومة الاتحادية باستكمال مراحلها لغاية 31 / 12 / 2007 ، وما ترتب على ذلك من تأخير في المُدد الدستورية لأسباب سياسية وأمنية مع متابعة استمرار الحوارات المنتجة من الناحية الإدارية ،على أن لا يجري المساس بالثوابت

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الدستورية التي وردت في الدستور الدائم لعام 2005 التي تضمن بقاء وحدة وسيادة العراق (كما أسلفنا سابقا) في ظل الاحترام الكامل لحقوق المواطن العراقي في كل مكان وزمان .

أما التخوف التركي في حينها فقد كان ينصب على المكون التركماني الذي ترى فيه أن الأكراد يسعون إلى إبعادهم أو تحجيم دورهم فقد أكد " رجب طيب أردوغان " عندما كان رئيس وزراء تركيا على وجود عمليات هجرة منظمة للأكراد نحو كركوك من أجل فرض سياسة الأمر الواقع .[41] ولكن لم يستمر هذا الوضع طويلا بعد إجراء استفتاء تقرير المصير في الخامس والعشرين من أيلول عام 2017 ، بسبب قيام الحكومة الاتح ادية بإعادة فرض سيطرتها على مركز محافظة كركوك من جانب القوات الاتحادية العراقية في الخامس عشر من تشرين الأول من العام نفسه والعمل على إعادة الانتشار في المناطق المتنازع عليها (المُختلف عليها إن صح التعبير) وضبط الأمن والاستقرار فيها كجزء من التفاهمات الس ياسية التي أجرتها مع الاتحاد الوطني الكردستاني وبعض القوى السياسية الكردية الأخرى .

لذا يفترض خلال المرحلة الراهنة الانتقال نحو صياغة رؤية جديدة للواقع السياسي وبلورة وحدة موقف واضحة تستند إلى الأسس الآتية :

1 – الفرص التاريخية المُتاحة : بمعنى استثمار الفرص في حدود الحلول المتاحة سيما بعد صدور فتوى المرجعية الرشيدة في محافظة النجف الأشرف والمتمثلة بسماحة السيد آية الله العظمى " علي السيستاني " في الجهاد الكفائي للدفاع عن الوطن والمقدسات ، والتي كوّنت وحدة موقف غ ير مسبوقة في تاريخ العراق المعاصر من أجل تلبية نداء المرجعية لدى جميع مكونات الشعب العراقي من الجنوب حتى الشمال بلا استثناء منذ منتصف حزيران عام 2014 .

2 – الاختبار الحقيقي : لابد من المضي في إنجاز تطور سياسي يناظر التطور العسكري والأمني الذي تحقق على أرض الواقع من أجل توطين الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي وتعزيز التجربة الديمقراطية الناشئة والحفاظ على المكتسبات المتحققة تبعا لذلك ، مما جعل الطبقة السياسية الحاكمة على المحك وفي اختبار حقيقي وحاسم في قابل الأيام مستقبلا مهما كانت الأهداف والتطلعات المنشودة من جانب الأطراف السياسية .

3 – الحوار المباشر : البدء في حوارات متواصلة بين أطراف الأزمة وخارجها (حوارات القمة من أجل التسوية التاريخية) على المستوى الرسمي وليس مجرد الاكتفاء باللقاءات الدبلوماسية البروتوكولية على أمل معالجة جميع قضايا الخلاف المتعلقة بشكل النظام الفيدرالي المُراد تطبيقه ، بعيدا عن الاتكاء على عمق الانتماءات الاجتماعية الفرعية بين مكونات الشعب سواء ببعدها المذهبي أو القومي أو الطائفي وما سواها من القضايا المطروحة على طاولة الحوار والمفاوضات (المصالحة الوطنية ، الشراكة الحقيقية في صنع القرار ، التوازن في التمثيل وتولي المسئولية ، ضمان الأمن السياسي والاجتماعي ، وغيرها من القضايا) ، أو انتظار وصفات المعالجة والحل من خارج البيت العراق وهذا هو الطريق الأصعب (كما رأيناه في طرح مشروع " جو بايدن " نائب الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " خلال المدة 20 / 1 / 2009 – 20 / 1 / 2017 بشأن مستقبل العراق ورؤيته في تقسيمه لثلاث دويلات متكئة على أساس المكونات الاجتماعية ببعدها المذهبي والقومي) .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

4 – توزيع المسئوليات : المعالجة السريعة لإشكالية تطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية في توزيع المسئوليات بين ا لإدارات المحلية وإنهاء حالة التنازع في ممارسة الصلاحيات وفقا لبنود الدستور وقانون مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (21) لسنة 2008 والتعديلات التي طرأت عليه لاحقا .

رابعا : الاستراتيجيات الضامنة في ضبط العلاقات وآفاق تثبيت استقرارها :

فقد أكد " صموئيل هنتنغتون " على أبعاد مفهوم المجتمع المُستدام الذي يُعنى به قدرة المجتمع في المحافظة على شخصيته الأساسية في ظل الظروف المُتغيرة والتطورات السريعة الحاصلة في المجتمع ، لاسيما وإن أساس الأمن الاجتماعي يكمن في هويته (قواعد التعايش الاجتماعي) أي قدرته في الحفاظ على ثقافته ومسئولياته ونمط حياته العام حيال مكوناته الاجتماعية كافة من أجل تأمين متطلبات الوحدة الوطنية وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي .[42]

1 – مرتكزات الأمن السياسي و الاجتماعي وتنظيم العلاقات البينية :

لا بُدّ من أن تقوم الدولة بدورها الطبيعي في الحفاظ على متطلبات الأمن السياسي والاجتماعي من أجل تثبيت الاستقرار المنشود نحو توطين التجربة الديمقراطية الناشئة في العراق ، وذلك من خلال إتباع سياسات موضوعية ترمي إلى إيجاد حالة من الاتساق بين تحقيق النصر العسكري المتحقق فعليا على أرض ا لواقع والأوضاع السياسية العامة في البلاد ، بمعنى تحقيق التوازن بين المنجزات الأمنية والاستحقاقات السياسية المُراد انجازها بحوارات منتجة لدى قيادات السلطة في قمة الهرم السياسي على المدى القريب في ظل صيرورة متغيرات سياسية جديدة قادرة على استثمار الفرص في حد ود الحلول المتاحة التي تتناسب وحجم التحديات التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط عموما والعراق بشكل خاص .

لذا يمكننا تحديد بعض الإستراتيجيات السلمية المناسبة التي يمكن إتباعها في التعامل والتعاطي مع أخطر الموضوعات التي تحدد مستقبل الدولة ومنها الأقليات بأشكالها المختلفة ، التي تتطلب قيام مؤسسات الدولة بإدارة الخلافات أو الصراعات أو الإشكاليات أيّاً كانت مع التكوينات الاجتماعية الفرعية المنتظمة في داخلها بعيدا عن اللجوء للعنف أو ما شابه ذلك ، ومن السياسات التي يمكن تطبيقها هي :[43]

1 – **هيمنة الدولة والتحكم الحكومي** : بمعنى القدرة على إقامة المؤسسات الحكومية القادرة على التحكم بالعملية السياسية بما يضمن حماية حقوق الأقليات .

2 – **الفيدرالية** : إذ إن تطبيق هذا المبدأ يضمن الاعتراف بالتعددية والخصوصية للأقليات وباقي القوميات والتكوينات الاجتماعية الفرعية ، فضلا عن ضمان توفير الحماية لها كونها جزء من المنظومة الحكومية والخدمية الناظمة في هيكل العلاقات البينية (علاقات الأطراف بالمركز).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

3 – **الإصلاح الديمقراطي** : كونه الركيزة الأساسية في تطبيق جميع مبادئ الديمقراطية الحقيقية التي تضمن وسائل حماية الحقوق والحريات لجميع مكونات المجتمع ، ناهيك عن توافر الوسائل السلمية الناظمة للعلاقة بين الدولة والمجتمع والضامنة للاستقرار على مدى المستقبل القريب.

4 – **المجتمع المدني** : كونها المؤسسات غير الحكومية القادرة على خدمة مصالح المجتمع وإدارة العلاقات بين الأطراف والمركز والضامنة على تعميق الشعور الوطني بين أفراد المجتمع الواحد ، والشيء نفسه بالنسبة إلى ضبط العلاقة كونها تُعّد حلقة الوصل بين السلطة الحاكمة والسلطة المحكومة (الشعب) .

أما الانفتاح والتسامح مع الرؤى والأفكار المتباينة والقبول القانوني والاجتماعي على حد سواء بتعدد الآراء والأفكار هذه فإنه لا يؤدي بنا إلى الفوضى والتشتت والتمزق ، وإنما يحصل الاحتمال الأخير في حالة تجاهل الآخرين وبخس حقوقهم ومطالبهم المشروعة .لأن العداء أو الخصومة ليست وليدة الاختلاف المحض وإنما هي نتاج غياب الأطر المؤسسية في التفاهم والحوار المباشر ، بمعنى إن التباعد المتبادل بين الأطراف المختلفة قد يوسع من نطاق الاختلافات وتباين الآراء والأفكار فيما بينها لنكون بحاجة عندئذ إلى خيار التفاهم والحوار المباشر بين الأطراف المختلفة حتى وأن لم تنتهي الخلافات ، ولكن على أقل تقدير يجري العمل من أجل منع ودرء تأجيج الخلافات من خلال تحجيم و / أو إلغاء أدوات الصراع السياسي على أمل إعادة أجواء السلم والاستقرار السياسي .[44]

2 - استحقاقات الحاضر وآفاق مستقبل العلاقة :

فقد أكد أنتوني كوردسمان الباحث في معهد الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن على ضرورة أن تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على وجودها في العراق ومنطقة الخليج العربي على حد سواء على الأقل خلال العقدين القادمين ، وذلك لاعتبارات إستراتيجية تتعلق بالموقع الهم كونها تحتوي على أكثر من (60 %) من احتياط النفط العالمي المثبت فعليا مع وجود ما يقدر نسبته ب (40 %) من الغاز الطبيعي ، في ظل تزايد اعتماد الاقتصاد العالمي على تدفقات النفط التي تقدر ب (17) مليون برميل يوميا من خلال مضيق هرمز .[45]

على الرغم من إن العديد من الدراسات الإستراتيجية الراهنة تؤكد توجه الدول الصناعية في العالم المتقدم نحو الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة سيما المصادر الحيوية الصديقة للبيئة ، لكن مؤشرات الواقع من الناحية العملية تتجه نحو تزايد الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط .

أما نجاح القوى العظمى في العراق ومنها الولايات المتحدة الأمريكية سيكون على مدى المستقبل القريب محدودا نسبيا ، كما إن التجربة العراقية سوف لن يجري تعميمها على دول المنطقة لاعتبارات تتعلق بانعدام الاستقرار السياسي في العراق الذي سيأخذ بضع سنين ، لاسيما وإن التقدم في العديد من الجوانب سيكون بطيئا ونادرا ويجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقبل هذا الواقع كونها لا تستطيع فعل كل شيء وبسرعة ، إذ سيكون هناك مشكلات خطيرة تتعلق بقضايا حقوق الإنسان ، وتفعيل دور القانون ، وغيرها من الإشكاليات التي تنتاب الحياة السياسية العا مة .[46] وهذا ما هو حاصل في الكثير من دول العالم العربي ومنها منطقة الشرق الأوسط حاليا .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

إذ تتحدد آفاق مستقبل العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية في إطار الاحتمالات المرجحّة على المدى القريب في الآتي :

1 – **انفراج العلاقات البينية** : بمعنى سعي جم يع الأطراف السياسية من أجل تشكيل رؤية موحدة ينبثق منها تفاهمات إستراتيجية تخدم مصالح الشعب طالما إن الدستور يضع الضمانات المناسبة في الحفاظ على وحدة وسلامة البلاد ، والسعي حثيثا من أجل بناء أسس الاستقرار السياسي والاقتصادي بسبب وجود مشتركات في إدارة ملفات عدة مثل الطاقة وبحسب الصلاحيات الدستورية . فالمادة (111) من الدستور نصّت على أن النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات مع استثمار ما ورد في المادة (112) أولا وثانيا التي أعطت للحكومة الاتحادية حقا مشتركا مع حكومات الأقاليم والمح افظات المنتجة ، لتنفيذ هذا الملف من خلال الإدارة ورسم السياسات الإستراتيجية في تطوير ثروة النفط والغاز لتحقيق أعلى منفعة للشعب العراقي . ناهيك عن وجود مشتركات مهمة أخرى تتعلق بتأريخ أبرز القيادات السياسية التي ناضلت كثيرا في مرحلة المعارضة التي سبقت عام 2003 ، إذ يمكن الاستفادة من هذا الموروث بهدف توجيه الجهود نحو بلورة علاقات بينية راسخة تخدم مصالح الجميع على حد سواء . لاسيما وإن شكل العلاقة بين الإقليم والحكومة الاتحادية قد تغير بعد عام 2003 ، إذ أفسح المجال في التمتع بامتيازات وصلاحيات للأكراد أوسع من ذي قبل مقارنة بالحقب التاريخية السابقة كونهم أحد الركائز المهمة في بناء العراق الديمقراطي الجديد ، بمعنى تمتع الأكراد بوضع أقوى من ذي قبل وبإمكانهم استثمار الفرص لإنجاز الكثير من الأهداف السياسية وما سواها في ظل بقاءهم ضمن عراق موحد وقوي ، مقارنة بصعوبة التكهن بحجم التحديات التي تواجه الأكراد وهم يعيشون في دولة كردية جديدة تحيطها الكثير من التهديدات الدولية والإقليمية ، لأن المعيار الموضوعي يكمن في بناء مؤشرات الدولة القوية وليس مؤشرات الدولة الفاشلة (التي وضعتها مجلة For ei gn Pol i cy بالتعاون مع صندوق السلام Fund For Peace وفقا للتقرير السنوي الصادر عام 2005) الذي روّجت له الدول العظمى سابقا ومنها الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأسبق " بيل كلنتون " حيال واقع دول العالم الثالث .

من هنا دعا رئيس الوزراء " حيدر العبادي " بعد إعادة فرض سلطات الحكومة ا لاتحادية على محافظة كركوك في الخامس عشر من تشرين الأول عام 2017 للبدء في حوار جاد يجري ضمن سقف الدستور ، بُغية تسوية الخلافات ومعالجة الأزمة الراهنة (وبخاصة النتائج والتداعيات الدولية والإقليمية بعد استفتاء إقليم كردستان على تقرير المصير) لا سيما وإن الحكومة العراقية عدّت الأخير بأنه أصبح جزء من الماضي ، في ظل رفض حركة التغيير (كوران) والجماعة الإسلامية في كردستان إجراء هذا الاستفتاء منذ البداية كونه يؤثر في مستقبل الإقليم ومستقبل الاستراتيجيات المطروحة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي والمؤثرة في شكل وطبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم على مدى المستقبل القريب .

2- **تأزم العلاقات البينية** : لا يغفل على الجميع بأن العراق مرّ بتجارب حكم مليئة بالإشكاليات ومعبئة بالأزمات منذ أكثر من ثلاثة عقود سبقت عام 2003 ، في ظل رغبة جميع مكونات المجتمع العراقي في تطبيق أفضل أنموذج للديمقراطية بدافع طي حقبة المحنة والألم سيما وإن الشعب العراقي قد عانى كثيرا في مرحلة نظام الحكم الشمولي – التسلطي (التساوي في توزيع الظلم والقهر) ، وما زال يعاني وهو يتحمل تركة الماضي وأخطاء الحاضر التي جاءت بعد احتلال الع راق بسبب عدم وجود الإستراتيجية الواضحة للخروج من الإشكاليات ومعالجة الأزمات المتأتية من عدم فهم خصوصية المجتمع

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

والدولة على حد سواء . ومن دون الاستفادة من الموروثات الحضارية المتعلقة بجذور الدولة العراقية الممتدة في عمق التاريخ لأكثر من سبعة ألف سنة مضت ، إ ذ ما زال الكثير من المتخصصين والمحللين في الشأن السياسي يتحدثون عن كيفية بناء الدولة واستكمال مقومات بناء الدولة – الأمة ؟)) من هنا يُفترض الأخذ بالحسبان بالاعتبارات الآتية :

أ – موقف القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد تطورات وتحولات سياسية مهمة سيما منذ أحداث الربيع العربي التي بدأت في أواخر عام 2010 وبداية عام 2011 ((العمل على إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط ورسم حدود جديدة بين الدول وبشكل مختلف يستند إلى الانتماء للمكونات الاجتماعية الفرعية)) ، في ظل حالة الرفض والحذر الشد يدين من احتمالية انفصال إقليم كردستان بسبب إصرار الأكراد على إجراء استفتاء تقرير المصير أو الاستقلال في الخامس والعشرين من أيلول عام 2017 ((علما إنه قد جرى الإعلان عن إجرائه خلال العام 2016)) ، في ظل المطالب الدولية والإقليمية والمحلية بتأجيله خلال المرح لة الراهنة ، والخشية من تأزم الأوضاع السياسية مع دول الجوار الإقليمي للعراق بسبب وجود القومية الكردية في دولها (إيران – تركيا – سوريا) التي لديها طموحات قيام الدولة الكردية والاستقلال عن دولهم أيضا ؛ ناهيك عن عدم توقع ردود الأفعال الدولية والإقليمية (الرافضة للاستفتاء حاليا) حيال تطبيق نتائج الاستفتاء وإعلان الاستقلال وقيام الدولة الجديدة في ظل عالم مليء بالتناقضات وعدم وضوح المواقف والإستراتيجيات التي تسعى إلى ضمان مصالح وأمن القوى الكبرى التي تمتلك القوة والنفوذ على حد سواء .

ب – الامتداد والتداخل الاجتماعي بين مكونات المجتمع العراقي سيما في المناطق المتنازع عليها (المُختلف عليها إن صح التعبير) مع إقليم كردستان والتي تشهد وجود الأكراد في داخلها (العرب والتركمان والمسيحيين وغيرها من الأقليات الأخرى) ، فضلا عن امتداد تواجد الأكراد في المحافظات ال عراقية الأخرى على مدى التاريخ مثل نينوى وديالى وبغداد وشمالي محافظة واسط مع تداخلها مع قوميات ومكونات أخرى من مكونات الشعب العراقي في كل زمان ومكان ، من هنا تبرز الصعوبة في رسم حدود العلاقات الاجتماعية المتداخلة بحكم التقادم الزمني والأصعب في ذلك انعدام ال قدرة على فك الارتباط التاريخي فيما بينها .

ج – مكامن القوة في إقليم كردستان وعلاقاته مع الداخل والخارج تكمن في بقائه ضمن الدولة العراقية الموحدة ، فعلى مدى عقود يوجد تداخل إداري وسياسي بدأ يتطور شيئا فشيء منذ عام 2003 في ظل تقاسم السلطة على مختلف المستويات والمشاركة في العملية السياسية الديمقراطية ، ناهيك عن عدم وجود نص دستوري يعطي الحق لوحدات النظام السياسي الاتحادي (الفيدرالي) في الانفصال عن الدولة إلا في حالة إجراء تعديل دستوري على أصل بنود الدستور العراقي لعام 2005 (وهذا أمر مستحيل ومستبعد حاليا) ،طالما إن جميع الفواعل السياسية والإدارية متفقة مسبقا على أسس المبادئ الدستورية (التقنين الدستوري) التي تشكّلت وجرت صياغتها مسبقا بموجب معادلة قبول ورضا جميع الأطراف عنها .

د – رفض الحكومة الاتحادية العراقية إجراء الاستفتاء على تقرير المصير أو الاستقلال وإ علان قيام الدولة الكردية لأنها تعتبره مخالفا للنصوص الدستورية ***** ويعمل على إدخال البلاد في نفق مظلم بحسب تصريحات حكومة رئيس الوزراء " حيدر العبادي " ،المنشغلة حاليا في محاربة تنظيم (داعش) الإرهابي واستكمال استرجاع الأراضي العراقية وتحقيق

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

النصر الناجز ،كما تحقق حاليا في محافظات ديالى وصلاح الدين والأنبار وأخيرا وليس آخرا محافظة نينوى والمضي في تثبيت مرتكزات الاستقرار الأمني والاجتماعي والسياسي مستقبلا .

3 – بقاء الوضع كما هو عليه سابقا : بمعنى احتمال استمرار الأزمات وعدم معالجة المشكلات بين حكومة الإق ليم في كردستان والحكومة الاتحادية في بغداد التي تأرجحت ما بين الفتور في العلاقات البينية و / أو ربما مقاطعة جلسات مجلس النواب أو انسحاب الوزراء من جلسات مجلس الوزراء التي تحصل أحيانا وليس دائما من جانب ، أو ربما اللجوء إلى اتخاذ سياسات إجرائية من خلال الاس تمرار في تنفيذ مشاريع الطاقة بالتعاقد مع الشركات العالمية بعيدا عن سلطة ومراقبة المركز من أجل تمويل ميزانية الإقليم بسبب تأخر وصول حصة ال (17 %) من الموازنة العامة للدولة (الخلافات المستمرة بين المركز والإقليم) ،وغير ذلك من إدارة بعض القضايا الخلافية المتعلقة بالأمن ، الدفاع ، الكمارك ، العلاقات التجارية ، والعلاقات الدولية ... التي تراه الحكومة الاتحادية يقع ضمن الاختصاصات الحصرية الخاصة بها ، في ظل صعوبة التكهن بردود الفعل الرسمية وغير الرسمية على المدى المنظور داخليا وخارجيا في تعاطيها الغامض مع هذه الملفات الحساسة وعدم وضوح الموقف ورؤيتها المستقبلية على حد سواء من جانب آخر .

لكن يبقى أحد الحلول المقترحة يكمن في إيجاد عقد سياسي - قانوني جديد ينظم العلاقة بين المركز والأطراف ومنها الإقليم لإزالة التوتر الحاصل في العلاقات سيما بعد إجراء استفتاء تقرير المصير أو الاستقلال والعمل على الخروج من الأزمات المتراكمة منذ عام 2005 ، كونها تقع ضمن حلقة غياب الرؤية الواضحة في تسوية الملفات العالقة خلال المرحلة السابقة ، ناهيك عن انشغال الدولة العراقية في الوقت الراهن بالملف الأمني وتحمل الحكومة الاتحادية العبء الأ كبر في تأمين متطلبات الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي في ظل الانتصارات المتحققة منذ عام 2016 . فضلا عن سعي الحكومة الاتحادية على بسط سيطرتها وفقا للصلاحيات الدستورية المخوّلة لها على جميع الأراضي العراقية ، ومن ثم السعي إلى خفض التوتر في المناطق المتنازع عليها بين المركز وحكومة إقليم كردستان (أو المناطق المختلف عليها إن صح التعبير) كونها تقع جزءا من الدولة العراقية ، كما حدث في الخامس عشر من تشرين الأول عام 2017 عندما انسحبت قوات بيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني المعروفة ب ((قوات وحدات 70)) من مواقعها في كركوك عقب تنظيم إجراءات الانسحاب مع " بافل طالباني "(النجل الأكبر للرئيس العراقي السابق الراحل مام جلال الطالباني) و " لاهور شيخ جنكي "(نجل شقيق الرئيس العراقي الراحل أيضا) مسئول قوات مكافحة الإرهاب التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني ، من هنا سعت الحكومة الاتحادية إلى استثمار فرصة هذه التفاهمات من أجل ترتيب أولويات العلاقة بين الجانبين على أساس الحوار مع جميع الأطراف والعمل على الخروج من الأزمة الراهنة وفقا لبنود الدستور الدائم .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

خاتمة بالاستنتاجات :

تعود التطورات التاريخية للحركة القومية الاستقلالية الكردية إلى بدايات تكوين الدولة العراقية عام 1921 ، إذ قادت الأحزاب القومية الكردية حراكا سياسيا عبر مراحل تاريخية عدة وصولا إلى الثورة المسلحة التي قامت عام 1961 التي انتهت بحصول الأكراد على الحكم الذاتي باعتراف وإقرار من حكومة المركز في بغداد آنذاك ؛ ومن ثم أعقبها أحداث مليئة بالتطورات السياسية في مرحلة لاحقة سيما بعد أحداث حرب الخليج الثانية عام 1991 التي أدت إلى تغيير في المعادلة الجيو - سياسية في شمالي العراق ، بحيث أصبحت كردستان تتميز بوضع خاص من الن احية الإدارية والسياسية ويكاد أن يكون أشبه بإقليم الدولة البعيد عن سلطة الحكومة المركزية التي باتت معزولة دوليا وإقليميا من جرّاء تداعيات غزو الكويت آنذاك .

لقد عانى إقليم كردستان كثيرا وفي مراحل تاريخية عدة ليكون مثقلا بالأعباء والمحن المُضافة لحالة الا ضطهاد الذي تعرّضت له القومية الكردية أسوة بباقي المكونات الاجتماعية العراقية الأخرى خلال مراحل تاريخية متباينة ، وبخاصة مرحلة نظام الحكم الشمولي الذي استمر طوال المدة 1968 – 2003 ، فضلا عن حدوث جرائم الإبادة الجماعية التي تمثلت في ارتكاب مجزرة مدينة حلبجة في السادس عشر من آذار عام 1988 ومجزرة جرائم الأنفال خلال الأعوام 1987 - 1988 ؛ وفي كلتا الحالتين عدّتها المنظمات الدولية والإقليمية كافة بأنها تندرج ضمن جرائم الإبادة الجماعية وفقا لقواعد القانون الدولي العام (جرائم الحرب) .

لقد شهد العراق تحولات سياسية كبيرة بعد عام 2003 وفي ظل تباين الأفكار والرؤى وربما تضاربها أو عدم تطابقها بقدر تعلق الأمر في كيفية استكمال بناء مؤسسات الدولة الجديدة ؟ ناهيك عن دور الطبقة السياسية الحاكمة في إدارة شؤون الدولة الديمقراطية الناشئة الذي بات أمام مرجعيات سياسية جديدة التي تشكلّت بالمحصلة النهائية تبعا لذلك ، لنبدو أمام إشكاليات عدة ((اختلاف الرؤى المطروحة بصدد المعالجة وعبور الأزمات الراهنة)) التي أثرت بشكل أو آخر في طبيعة العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية في المركز من جانب ، والاختلاف بشأن تطبيق مبدأ الفيدرال ية المنصوص عليه دستوريا من دون فهم حقيقي لحدود العلاقة ما بينهما أو حتى ترتيب متطلبات العمل السياسي على وفق معادلة سياسية واضحة تحاول أن تبتعد كثيرا عن التوافق والتحاصص التي أصبحت البديل عن القواعد الدستورية النافذة في أغلب الأحول بقدر تعلق الأمر بالشراكة أو التوازن المُراد تحقيقه في إدارة مؤسسات الدولة كافة من جانب أخر . في ظل استمرار إشكالية سعي جميع الأطراف المشاركة في العملية السياسية الديمقراطية لضمان فقط تواجدها في السلطة متناسين حجم تراكمات الماضي المضافة لمحنة الأوضاع السياسية والاجتماعية العامة ، التي باتت أمام بيئة جديدة مُتأثرة في كثير من الأحوال بالمتغيرات الدولية والإقليمية التي أفرزت إشكاليات عدة يُفترض العمل على معالجتها وبشتى الوسائل .

من هنا أفرز الواقع السياسي الراهن تحديات كبيرة باتت تفرض نفسها في كثير من الأحوال كبديل عن الاستقرار السياسي والاجتماعي المُراد تحقيقه ،في ظل الظروف الراهنة التي تنشغل فيه الدولة في محاربة ظاهرة الإرهاب الدولي وتزايد مخاطر تمدد الجماعات المتشددة المسلحة ا لتي تحاول أن تبلور واقع جديد يسعى إلى إحداث شرخ في الوحدة الوطنية ، وبالنتيجة وجدنا الحياة السياسية العامة معبئة بالأزمات من جرّاء تغليب إرادة الأحزاب والكتل السياسية على إرادة المواطن لنشهد تراجعا في حسم الكثير من الإشكاليات و المشكلات التي انعكست على مستقبل الدولة والمجتمع على حد سواء .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

من هنا يفترض على القائمين بالعملية السياسية الديمقراطية استكمال متطلبات الإصلاح بكافة جوانبه في الوقت الراهن للخروج من الإشكاليات الراهنة ، لأن أغلب القوى السياسية والاجتماعية سواء المشاركة في السلطة أو خارج السلطة منذ عا م 2003 ما زالت تترنح في أتون إشكاليات وأزمات الماضي والحاضر والمستقبل القريب على حد سواء ، لعوامل تتعلق بحداثة التجربة وانعدام القدرة على ترتيب أولويات تنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان بشكل خاص وكذا الحال بالنسبة للعلاقة مع المحافظات غير المنتظمة في إقليم (الإدارات المحلية) بشكل عام ؛ إذ يمكن استثمار الفرص المُتاحة في توجيه العلاقات نحو التعاون المنتج بين حكومة المركز والإقليم من أجل تجاوز الإشكاليات التاريخية السياسية التي فرضها الواقع الراهن ((سيما بعد إجراء استفتاء تقرير المصير أو إ علان استقلال إقليم كردستان في الخامس والعشرين من أيلول عام 2017)) ،على الرغم من إن الإقليم قد استطاع أن يستكمل بناء الكثير من مؤسساته الإدارية والتشريعية والقانونية خلال المرحلة الماضية ولكن من دون تسوية الأزمات الحالية العالقة بين طرفي المعادلة ؛ وهذا ما أعلنت عنه بالمحصلة النهائية الحكومة الاتحادية في السابع عشر من تشرين الأول عام 2017 من أجل معالجة الخلافات وتسوية الأزمات المتراكمة عبر الحوار وفقا للمبادئ الدستورية النافذة . مع الأخذ بالحسبان عدم توافر الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بمنطقة الشرق الأو سط عموما وبالأوضاع الداخلية في العراق بوجه خاص ، وبالشكل الذي يشجع أو يسمح باستكمال إجراءات انفصال أي جزء من أرض العراق في ظل الأوضاع الراهنة المحيطة به كونه توجه سياسي يسير خلافا للواقع ، مع تزايد الفرص المتاحة من أجل ترتيب أولويات العلاقات البينية بالشكل الذي يخدم مصالح جميع الأطراف من دون أن يجعل كفة أحد أطراف المعادلة تميل لصالحه وعلى حساب بقية الأطراف الأخرى ، لأن الجميع هنا يتأثر بواقع النتائج أو تداعياته عند حساب فرص النجاح أو الإخفاق ومن دون أن يكون هنالك طرف ما قادر على تجاوز الإشكاليات بمفرده من دون الحصول على دعم الطرف الآخر .

هوامش كردستان :

1 - ، د . سعد ناجي جواد ، الحركة القومية الكردية في إيران : - مجموعة باحثين ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث ، مركز دراسات العالم الثالث ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، 1989 . ص 48

* في الثاني والعشرين من نيسان عام 1898 استطاع " مقداد مدحت بدرخان " إصدارها في حقبة تاريخية مهمة للأمة الكردية .

2 - المصدر نفسه ص 49

** ثورة أيلول التي استمرت من عام 1961 لغاية عام 1970 وصولا إلى توقيع كل من الجانب العراقي والكردي على اتفاقية الحادي عشر من آذار عام 1970، التي وقعها " الملا مصطفى البارزاني " رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني نيابة عن الجانب الكردي آنذاك .

3 - د . حازم عبد الحميد عبد الحميد ألنعيمي ، مستقبل إقليم كردستان العراق رؤية ضمن المعطيات والمتغيرات الحالية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد / 31 ، أيلول 2010 ، ص 25 .

4- الموسوعة الالكترونية للمعلومات ، تاريخ الزيارة 6 / 10 / 2017 .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

5 - د . حازم عبد الحميد ألنعيمي ، المصدر السابق نفسه ، ص 27 .

6 – المصدر نفسه ، ص 25 .

7 - د . حيدر أدهم الطائي ، الشكل الفيدرالي للدولة وإمكانية التطبيق في العراق ، مجلة المستقبل العراقي ، مركز العراق للأبحاث ، بغداد ، العدد / 6 ، آذار 2006 ، ص ص 133 – 135 .

8 – المصدر نفسه ، ص 139 .

9 - الموسوعة الالكترونية للمعلومات تاريخ الزيارة 6 / 10 / 2017 .

10- د . حيدر أدهم الطائي ، الشكل الفيدرالي للدولة وإمكانية التطبيق في العراق ، مجلة المستقبل العراقي ، مركز العراق للأبحاث ، بغداد ، العدد / 6 ، آذار 2006 ، ص ص 143 – 144 .

11 – نقلا عن د . نغم محمد صالح ، الفيدرالية في الدستور العراقي لعام 2005 الواقع والطموح ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد / 41 ، تموز 2009 ، نقلا عن ص ص 48 – 49 .

12 – المصدر نفسه ، ص 53 .

*** يبلغُ عدد سكان العالم العربي 291 مليون نسمة حسب تقدير عام 2000، يعيشُ ثلاثة أرباعهم في الجانب الأفريقي، و الباقون في شبه الجزيرة العربية والعراق والشام، وتقع اثنا عشر دول داخل قارة آسيا وهم (فلسطين- الأردن- لبنان- سوريا- العراق- الكويت- قطر- الإمارات-البحرين- عمان- اليمن- السعودية) وتقع عشرة دولة في قارة أفريقيا وهم :(مصر- ليبيا- السودان- الجزائر- تونس- المغرب – موريتانيا- جيبوتي- الصومال- جزر القمر) .

13 - د . عصام العطية ، القانون الدولي العام ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، 2011 ، ص 300 .

14 - المصدر نفسه ، ص 302 .

15 - المصدر نفسه ص ص 303 – 305 .

16- د. عبد السلام إبراهيم البغدادي ، السلم الوطني (المدني) دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني ، سلسلة بيت الحكمة العراقي ، العدد (30) ، بغداد ، 2012 ، ص 57 .

17- د . مجدي داغر ، الصحافة العربية وقضايا الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم ، المدخل النظري ، ج 1 ، المكتبة العصرية ، مصر ، 2009 ، ص 40 .

18 - المصدر نفسه ، ص 60 .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

19- منعم خميس مخلف ، الشكل الدستوري للنظام السياسي العراقي ، مجلة المستقبل ، مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، بغداد ، العدد / 1 ، 2005 ، ص 39 .

20- المصدر نفسه ص 59 .

21- د. فايز عزيز أسود ، المفهوم السياسي لعلو الدستور ، دار البستان للطباعة والنشر ، بغداد ، 2004 ، ص ص 33 – 35 .

22- وفاء لطفي حسين عبد الواحد ، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية ، دراسة لحالتي الأفارقة في جنوب السودان والأكراد في العراق ، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2010 ، ص ص 50 - 51 .

23- منى يوخنا ياقو ، حقوق الأقليات القانونية في القانون الدولي العام ، دار الكتب القانونية ، مصر ، 2010 ، ص ص 188 - 189 .

24- محمد يوسف علوان ، ومحمد خليل الموسى ، القانون الدولي لحقوق الإنسان ، الحقوق المحميّة ، ج 2 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمّان ، 2009 ، ص 389 .

25- د .محمد عمارة ، الأقليات الدينية والقومية تنوع ووحدة ؟ أم تفتيت واختراق ؟ دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، 1998 ، ص ص 35 – 36 .

26 - د . عبد السلام إبراهيم البغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (23) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 2 ، 2000 ، ص 28 .

**** أرتور مارس رئيس إقليم كاتولونيا السابق أكد بأن الإقليم غير مستعد للاستقلال عن اسبانيا في الوقت الر اهن بسبب رفض الحكومة الاسبانية برئاسة " ماريانو راخوي " هذا الإجراء الذي يقوم به حاكم الإقليم " كارلس بوتشيمون " وقدمت طعنها أمام المحكمة الدستورية الإسبانية التي أصدرت فيما بعد قرارا بوقف قانون الاستفتاء على تقرير مصير الإقليم مع وقف مرسوم الحكومة الإقليمية الكاتالونية التي دعت بموجبه إلى إجراء هذا الاستفتاء في الأول من تشرين الأول عام 2017 ،على الرغم من إن الأحزاب المؤيدة لحق تقرير المصير (حزب التقارب والاتحاد ، حزب اليسار الجمهوري الكاتالوني) قد حصلت على (85) مقعدا في الا نتخابات التشريعية التي جرت عام 2012 ، ليقوم البرلمان في الثالث والعشرين من كانون الثاني عام 2013 وثيقة استقلال الإقليم بأغلبية (85) صوتا ومعارضة (41) صوتا وقد نصت الوثيقة على حق تقرير المصير ينظر : ht t p:/ / www.al j azeer a.net / news/ i nt er nat i onal / 2017/ 9/ 7، تاريخ الزيارة 17 / 10 / 2017 .

والشيء نفسه بالنسبة لبلجيكا حيث الإقليم الفلامنكي وإقليم والونيا وإقليم بروكسل ، أما ايطاليا فيُصنّف إقليم فينيتو وعاصمته البندقية شمال شرقي البلاد كونه أحد الأقاليم العشرين الذي تتكون منه ايطاليا ويطالب بمزيد من الاستقلال ال ذاتي ،

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

والشيء نفسه بالنسبة لإقليم لومبارديا وعاصمته ميلانو الذي يطالب بتوسيع نطاق الحكم الذاتي أيضا ، وجزيرة كورسيكا في فرنسا ، وإقليم بافاريا في ألمانيا ، وجزيرتي غرينلاند والفارو التابعتين للدنمارك ، ومقاطعة زاكارباتيا في جنوبي غربي أوكرانيا ، وإقليم الباسك شمال شرقي اسبانيا ، وغيرها من الأقاليم التي تطالب بتوسيع الحكم الذاتي أو المطالبة بالاستقلال وتقرير المصير في القارة الأوربية .

27- د . يوسف حسن يوسف ، حقوق الأقليات في القانون الدولي والشريعة الإسلامية ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، 2013 ، ص ص 23 – 24 .

28 – المصدر نفسه ، ص 24 .

29 – ينظر المواد (25 ، 43 ، 57) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة 2004 .

30 - المادة (121) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .

31 - المادة (13) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .

32 - المادة (115) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .

33 - المادة (109) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .

34 - المادة (117) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .

35 - المادة (120) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .

36 - المادة (125) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .

37 - المادة (67) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .

* وهي ممثلة عن سلطة الائتلاف المؤقت في كركوك عام 2003 ثم أصبحت المستشارة السياسية للجنرال الأمريكي " أوديرنو " والجنرال " بترايوس "خلال السنوات (2007 – 2011)،وهي زميل أقدم في معهد جاكسون للعلاقات الدولية في جامعة Yal e،فضلا عن دورها للمساعدة في إعادة بناء العراق بعد عام 2003 .

38 - د . عادل حمزة عثمان ، دراسة قانونية وسياسية لإشكالية مدينة كركوك ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد / 28 ، كانون الأول 2009 ، ص 18 .

39 – المصدر نفسه ، ص ص 20 – 21 .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

40 – المصدر نفسه ، ص 22 .

41 – المصدر نفسه ، ص 27 .

42- نقلا عن د . عبد العظيم جبر حافظ ، النظام السياسي الديمقراطي والأمن الوطني ، دراسة نظرية سياسية تحليلية ، مؤسسة ثائر العصامي ، بغداد ، 2017 ، ص 72 .

43 - أسماء جابر أحمد يوسف ، حقوق الأقليات المسلمة في آسيا بين المواثيق الدولية ومعطيات الواق ع ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، 2010 ، ص ص 138 – 141 .

44 - د. عبد السلام إبراهيم البغدادي ، السلم الوطني (المدني) دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني ، سلسلة بيت الحكمة العراقي ، العدد (30) ، بغداد ، 2012 ، ص ص 83 – 88 .

45- أنتوني كوردسمان ، كسب الحرب الطويلة في العراق ..ما يمكن وما لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية فعله ، مجلة المستقبل العراقي ، مركز العراق للأبحاث ، بغداد ، العدد / 7 ، السنة / 2 ، حزيران 2006 ، ص 186 .

46 – المصدر نفسه ، ص 199 .

1. ***** إذ إن القوى السياسية الكردية تشير إلى وجود أكثر من (50) مخالفة دستورية مرتكبة من جانب الحكومة الاتحادية ، والأخيرة تؤكد قيام الأكراد بالسيطرة على أكثر من (41) منطقة من خلال إعادة الانتشار في المناطق المتنازع عليها منذ عام 2014 وهذا يُعّد وفقا لها توسعا وتمددا في حدود إقليم كردستان ، ناهيك عن تدخل وانتشار قوات من البيشمركة لديها ولاءات حزبية تأتمر بقيادات سياسية في المناطق المحيطة بمحافظة كركوك والتي تشكل خطوط تماس مع القوات العسكرية الاتحادية ومن دون الامتثال لأوامر وتعليمات رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة العراقية . إنصات ، برنامج بالحرف الواحد ، قناة الشرقية ، بتاريخ 15 / 10 / 2017 .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

Abstract

The arrangements governing In the future of relationship between Kurdistan's region and Federal government in overstepping the problematic issues and crises

An assistance Professor Dr.Ahmed Adnan Kadhim, University of Bagdad

Iraq had been endangered for huge problematic issues and different crises which specified in all fields of the state stretching from the intensive central state and totalitarian – despotism regime until to democracy's state , which happened after 2003 as result of political transformations that depended on compromise and conformity to administrate the institutions by quota or any manner was produced according to guarantee all political and social elites in democratic process .

This article has tackled the research to identify the nature of relationship between the Kurdistan's region and the central government in Baghdad which witnessed all forms and kinds in cooperative relations or inactive relations , especially in the field of energy and investment sectors , So the reality of problems and crises were about How to administrate controversial matters according to the legislative laws and valid constitution .

The main problematic issue was about an independence referendum for Iraqi Kurdistan which hold on 25 September 2017, as a result of calls for Kurdish to declare the independence and achieving the dream of Kurdish nationalist movement , So the relationships between the federative government and Kurdistan's region . In spite of the refuse all states on the international and regional level to these procedures , because of the distraction in fighting terrorism and extremism which penetrated all societies and countries in the whole world .

The central government of Iraq still tries to solve all pending problematic issues and crises by an active dialogue according to the laws and constitution , in order to reach into national settlement with preserving on all previous acquisitions which carried out as a part of struggle for stabilizing the new experience of democracy in new Iraq's state .